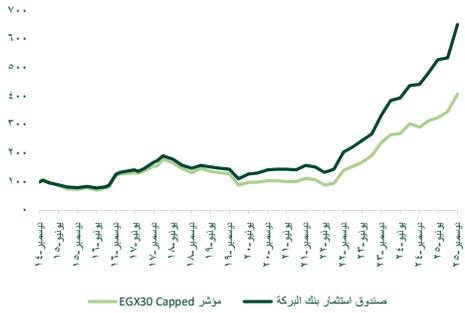


محفظه الصندوق

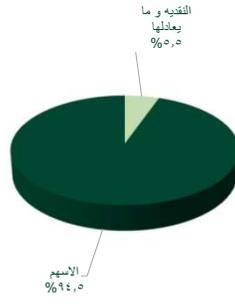
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠٢٥	٢١,٩%
٢٠٢٥	٤٧,٣%
٢٠٢٤	٣٢,٣%
٢٠٢٣	٦٣,٩%
منذ ٥ سنوات	٣٥٦,٩%
منذ التأسيس	٧٩٣,٨%

الأداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي  
الربع الرابع ٢٠٢٥

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية

- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق

- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للشعب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري في كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو ٢٠٠٦
سعر الوثيقة ج.م	٤٦٨,٣٤ ج.م
إجمالي التوزيعات من التأسيس	٦٥,٦٠ ج.م
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	EFGSAFA
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٨

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعدة مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك البركة مصر	
تليفون	١٩٣٧٣
فاكس	+٢٠٢٣٣٧٦١٤٥٣
العنوان الإلكتروني	<a href="http://www.albaraka-bank.com/">http://www.albaraka-bank.com/</a>

تحليل السوق

السوق الأمريكي

سجلت الأسواق الأمريكية عاما إيجابيا جديدا بنهاية عام ٢٠٢٥، حيث أغلق مؤشر S&P ٥٠٠ عند مستوى ٦,٨٤٦ نقطة، محققا مكاسب قدرها ١٦,٤%، مع تناوله بالقرب من أعلى مستوياته التاريخية البالغة ٦,٩٨٣ نقطة والمسجلة في ٢٤ ديسمبر. ونلاحظ أن الصعود في الأسواق تزامن مع دورة التيسير النقدي التي انتهجها الاحتياطي الفيدرالي، حيث قام بخفض أسعار الفائدة بمقدار ١,٧٥% خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٤ إلى ديسمبر ٢٠٢٥، مما أدى إلى خفض سعر الفائدة المرجعي إلى ٣,٥%. ومع ذلك، أشار الاحتياطي الفيدرالي في اجتماعه الأخير إلى أن أي تعديلات مستقبلية ستكون أكثر اعتمادا على البيانات الاقتصادية. وبناء عليه، فإن أي خفض إضافي في أسعار الفائدة سيحدث بشكل أساسي على استقرار سوق العمل، لا سيما أن معدل التضخم بدأ بالفعل دون مستوى سعر الفائدة المرجعي.

نعتقد أن الاقتصاد الأمريكي سيحقق نموا اقتصاديا يوقى التوقعات خلال عام ٢٠٢٦، مدفوعا بخفض أسعار الفائدة واستمرار التحفيز المالي، الأمر الذي من شأنه دعم نمو الإنتاجية وزيادة استثمارات الشركات. ومع ذلك، من المتوقع أن يظل سوق العمل ضعيفا نسبيا إلى حين اكتمال انتقال آثار الرسوم الجمركية إلى الأسعار، مما يهدد المجال لخفض إضافي في أسعار الفائدة بنحو ٠,٥% للوصول بالأقتصاد إلى وضعية الحيد النقدي.

ويرى بعض المستثمرين أن السوق تمر بحالة قاع، إلا أننا نبرز نقطتين أساسيتين في هذا السياق:

- استقر مضاعف الربحية المستقبلي للسوق (Forward P/E) عند نحو ٢٢ مرة منذ منتصف عام ٢٠٢٤، ما يشير إلى أن ارتفاع أسعار الأسهم جاء متمشيا مع نمو الأرباح.
- ووفقا لنموذج الاحتياطي الفيدرالي (Fed Model)، فإن مؤشر S&P ٥٠٠ هو الوزن المتساوي يتناول دون قيمته العادلة بنحو ٢٥%، في حين أن المؤشر المرجح بأهمية السوق يتناول عند قيمته العادلة. ويعكس ذلك أن سهم النمو قد تبين مرتفعة التقييم نسبيا، في حين لا تزال عافية الأسهم العادية دون قيمتها العادلة، علما بأن أسهم النمو المرتفع عادة ما تتداول بعبارة سعرية.

وبناء على ما سبق، نتوقع أن يتحرك السوق بشكل عرضي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، خاصة إذا ظل التضخم قريبا من مستوى ٣,٠%. الأمر الذي قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى التخطئ تجاه مزيد من خفض أسعار الفائدة، إلا أننا نتوقع في النصف الثاني من العام تسارع وتيرة تراجع التضخم مع انحصار آثار الرسوم الجمركية وتباطؤ نمو الأجور، ما يسمح للسياسة النقدية بالعودة إلى مسار التيسير، ويمهد الطريق لارتفاع مؤشر S&P ٥٠٠ بنحو ١٥% إضافية خلال عام ٢٠٢٦.

الأسواق الناشئة

حققت الأسواق الناشئة أداء قويا خلال عام ٢٠٢٥، حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة ٣٠,٦%، متفوقا بشكل ملحوظ على أداء السوق الأمريكية. ويرى أن هذا الأداء كان طبيعيا، في ظل تداول الأسواق الناشئة عند خصم كبير مقارنة بالسوق الأمريكية. وعادة ما يتخلص هذا الخصم خلال فترات التيسير النقدي من جانب الاحتياطي الفيدرالي، ومع ضعف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

تعد الصين أكبر مكون في مؤشر الأسواق الناشئة، إذ تمثل نحو ٣٠% من وزن المؤشر، وبالتالي فإن لها تأثيرا كبيرا على الأداء العام. ونلاحظ أن الاقتصاد الصيني ينقسم إلى قطاعين رئيسيين: "الاقتصاد الجديد" الذي يشمل ابتكارات الذكاء الاصطناعي، وبطاريات السيارات الكهربائية، والصناعات الدوائية الحيوية، وقطاع الطيران والفضاء، وبعيد المعرك الأيسري للحدود و "الاقتصاد القديم" الذي يشمل قطاع المغازات والصناعات منخفضة القيمة المضافة، والذي لا يزال يعاني من تراجع هيكله. ويبدو أن الحكومة الصينية تركز على الحفاظ على هذا النموذج من خلال إعطاء الأولوية لكفاءة جانب العرض على حساب تحفيز الطلب.

توقع أن يواصل الاقتصاد الصيني النمو بوتيرة مماثلة خلال عام ٢٠٢٦، مدفوعا بارتفاع الإنتاجية ويغفر من التحفيز المالي، في ضوء الوضع المالي الأكارم متانة للصين مقارنة بالولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، توقع تحسن صفات الصادرات الصينية في ظل تراجع حدة التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، مع التخطيط لزيارتين رئاسيتين خلال شهري أبريل وأكتوبر ٢٠٢٦.

ختاما، نعتقد أن الأسواق الناشئة ستواصل تحقيق مكاسب طالما ظل الاقتصاد الأمريكي في دورة تيسير نقدي، وبقي الدولار الأمريكي ضمن نطاق تداول مستقر. ومع ذلك، لا نرى ميرا قويا لاستمرار ترقق الأسواق الناشئة على السوق الأمريكية بنفس الوتيرة التي شهدناها في عام ٢٠٢٥.

سوق الأسهم المصرية

ارتفع السوق المصري بنسبة ٤٠,٦% بالجنبة المصري خلال عام ٢٠٢٥، في حين ارتفع الجنيه المصري بنسبة ٦,٦%، ما يمكن عايدا إيجابيا للسوق بنحو ٥٠% عند احتسابه بالدولار الأمريكي. وأغلق السوق العام عند مستوى ٤١,٨٢٩ نقطة، أي أقل بنحو ١,١% فقط من أعلى مستوياته التاريخية البالغة ٤٢,٣٥٥ نقطة والمسجلة في ١٥ ديسمبر. ونلاحظ أن الدخل التشغيلي للشركات ارتفع بنسبة ٢٤,٣% خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥، وجاء هذا التوسع متمشيا مع الاتجاهات السائدة في الأسواق الناشئة، وعلى الرغم من وقد ارتفع مضاعف الربحية المستقبلي (Forward P/E) من نحو ٦٠٠ مرات إلى حوالي ٧,٨ مرات. وجاء هذا التوسع متمشيا مع الاتجاهات السائدة في الأسواق الناشئة، وعلى الرغم من ذلك، لا يزال السوق يتداول عند خصم يناهز ١٣% مقارنة بمتوسطه التاريخي لمضاعف الربحية البالغ ٩٠ مرات.

نعتقد أن السوق سيواصل زخمه الإيجابي خلال عام ٢٠٢٦، مدفوعا بمزيد من خفض أسعار الفائدة، وتعافي مستويات الدخل في أعقاب استقرار سعر الصرف، ما يعزز الطلب المحلي، إلى جانب عوامل خارجية مواتية، في مقدمتها ضعف الدولار الأمريكي واستقرار أسعار النفط ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يستفيد السوق من نمو صحي في أرباح الشركات، بالتوازي مع توسع إضافي في مضاعفات التقييم، بما يتماشى مع الأداء المتوقع لأسواق الأسهم العالمية والناشئة.